SECRETARY OF DEFENSE
1000 DEFENSE PENTAGON
WASHINGTON, DC 20301-1000

تمثل مراجعة الدفاع هذه التي تنفذ مرة كل أربع سنوات خطوة مهمة نحو تبني الإصلاح المتواصل بشكل مؤسساتي كامل وإعادة تنظيم القوات العسكرية الأمريكية —وهي تغييرات تعيد التوازن فيما يتعلق بالمتطلبات الطارئة الراهنة و التهديدات المحتملة والفتاكة في المستقبل.

مراجعة الدفاع تتم هذه المرة خلال وقت حرب. فهي تضع، للمرة الأولى، النزاعات الحالية في قمة أولويات الميزانية والسياسة والبرامج، وبهذا فهي تضمن حصول الجنود الذين يخوضون حروب أميركا وعائلاتهم سواء في ساحة المعركة، أو في المستشفى، أو في أرض الوطن على الدعم الذين يحتاجون إليه ويستحقونه.

إضافة إلى ذلك، تدرك مراجعة الدفاع هذه التي تنفذ مرة كل أربع سنوات بأن علينا الاستعداد لمواجهة نطاق واسع من التحديات الأمنية التي تلوح في الأفق –مثل برامج تحديث القوات العسكرية للدول الأخرى، والتعامل مع المجموعات التي تطور وسائل أكثر مكراً ودماراً لمهاجمة الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا.

وبالنظر لوجود بيئة التهديدات هذه، فإن الولايات المتحدة تحتاج لمجموعة واسعة من القدرات العسكرية مع أقصى قدر ممكن من الليونة لاستخدامها عبر أوسع نطاق ممكن من النزاعات. ولتحقيق هذا الغرض، يتعين على الوزارة الاستمرار في إصلاح طرق أداءها لعملها –سواء كان ذلك يتعلق بتطوير وشراء أنظمة الأسلحة الرئيسية أو إدارة الموظفين.

ميزانية الدفاع لعام 2010 هي بمثابة دُفعة أولية لإعادة توازن أولويات الوزارة فيما يتعلق بمتابعة الدروس المستقاة والقدرات المكتسبة من حربي العراق وأفغانستان. تستمر تلك التغييرات في ميزانية عام 2011 ويتم إعتمادها بشكل مؤسساتي في مراجعة الدفاع هذه للسنوات الأربع وخطة ميزانية العام القادم.

و لكي نتمكن من مواجهة التهديدات المحتملة ضد قدرة قواتنا العسكرية على إظهار القوة، وردع الاعتداءات، وتوفير الدعم لحلفائنا وشركائنا، فإن مراجعة الدفاع هذه للسنوات الأربع تخصص القدر الأكبر من التركيز والاستثمار في برامج المفهوم الجديد للمعارك الجوية -البحرية، و القصف من المدى البعيد ، و الفضاء والفضاء الافتراضي، بالإضافة إلى برامج التحديث التقليدية والإستراتيجية الأخرى.

وإضافة إلى كل ذلك، فإن هذه المراجعة تجلب تركيزاً جديداً على أهمية تفادي وردع النزاعات من خلال التعاون مع حلفائنا وشركائنا ومن خلالهم، إلى جانب الاندماج بشكل أفضل مع المنظمات والوكالات المدنية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن شكري لموظفي هذه الوزارة –للعسكريين والمدنيين إلى جانب شركائنا الدوليين وفي الوكالات الأخرى، الذين أدى عملهم الدؤوب وتفكيرهم المكثف إلى إنتاج هذه الوثيقة المهمة والتاريخية.

ملخص تنفيذي

تتمثل مهمة وزارة الدفاع في حماية الشعب الأمريكي وتعزيز مصالحنا القومية.

يتعين علينا أثناء تنفيذ هذه المسؤوليات أن ندرك أولاً وقبل شيء أن الولايات المتحدة هي دولة في حالة حرب. ففي أفغانستان، تخوض قواتنا المعارك إلى جانب حلفائنا وشركائنا في إطار الجهود المتجددة لعرقلة وتفكيك القاعدة وطالبان وإلحاق الهزيمة بهما. وفي العراق يقوم أعضاء القوات العسكرية الأمريكية بتوفير المشورة والتدريب والدعم للقوات العراقية كجزء من عملية الانتقال والانسحاب بشكل مسؤول. وأهم من كل ذلك، فإن الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها لايزالون منخرطين في حرب ذات نطاق أوسع – ألا وهي الصراع السياسي والعسكري والأخلاقي ضد تنظيم القاعدة وأتباعها حول العالم.

وإضافة إلى كل ذلك، فإن قوة ونفوذ الولايات المتحدة باعتبارها قوة عالمية مترابط بشكل وثيق مع مصير النظام العالمي الأوسع – وهو نظام تحالفات وشراكات ومؤسسات مؤلفة من العديد من الدول ساعدت بلادنا في إنشائه والحفاظ عليه خلال أكثر من ستين عاما. وبالتالي فإنه يجب أن تكون قواتنا العسكرية مستعدة لدعم الأهداف الوطنية الواسعة المتمثلة في تعزيز الاستقرار في المناطق الرئيسية، وتوفير المساعدة للدول المحتاجة، والترويج للمنفعة المشتركة.

ومع أخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار، فإن مراجعة الدفاع للسنوات الأربع الصادرة عام 2010 تعمل على تقديم هدفين واضحيْن. أولهما هو *إعادة التوازن* بشكل أكبر لقدرات القوات العسكرية الأمريكية لكي تنجح في الحروب الراهنة مع بناء القدرات اللازمة للتعامل مع التهديدات المستقبلية في الوقت ذاته. و ثانياً، *إصلاح* مؤسسات وعمليات الوزارة بشكل أكبر من أجل دعم الاحتياجات العاجلة للجندي المحارب بشكل أفضل؛ شراء الأسلحة التي تكون قابلة للاستخدام، وفي المتناول من حيث الثمن، وتمس لها الحاجة فعلا، وضمان أن أموال دافعي الضرائب تُنفق بشكل حكيم ومسؤول.

إن الإستراتيجية والمبادرات التي تنص عليها مراجعة الدفاع للسنوات الأربع ستستمر في التطور استجابة للبيئة الأمنية. ومن خلال استخدام مراجعة الدفاع للسنوات الأربع كأرضية أساسية فإن الوزارة ستراجع بشكل مستمر النهج الذي تعتمده – انطلاقا من الأهداف إلى القدرات ومن الأنشطة إلى الموارد- لضمان اتساقه وتناسقه بشكل أفضل مع نهج الوطن وحلفائه وشركائه ورجالنا ونسائنا في القوات المسلحة.

بيئة معقدة

تواجه الولايات المتحدة مشهداً أمنياً معقداً وغير أكيد حيث لاتزال وتيرة التغيير آخذة في الإسراع. فتوزيع القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم أصبح مقسماً بشكل أكبر. التطور في الصين، وهي أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، والهند التي تعد أكبر ديمقراطية في العالم، سيستمر في تحديد معالم نظام دولي لن يكون من السهل تحديده- تبقى الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الأكثر قوة في هذا النظام الدولي، إلا أنه سيتعين عليها الاعتماد بشكل متزايد على الحلفاء والشركاء الرئيسيين لكي تتمكن من الحفاظ على الاستقرار والسلام.

حولت العولمة مسار الإبداع التكنولوجي وفي نفس الوقت خفضت مستوى الحواجز أمام دخول نطاق واسع من اللاعبين للحصول على التكنولوجيات المتقدمة. وفيما تتسارع وتيرة الإبداع التكنولوجي وتدفق المعلومات عبر العالم فإن اللاعبين من غير الدول سيستمرون في الحصول على النفوذ والقدرات التي كانت خلال القرن الماضي من اختصاص الدول وحكرا عليها.

لا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل يؤدي إلى تقويض الأمن العالمي ويزيد في تعقيد الجهود الرامية للحفاظ على السلام وتفادي اندلاع سباقات التسلح المضرة. ويعتبر انعدام الاستقرار في دولة تمتلك أسلحة الدمار الشامل أو انهيارها من بين مصادر القلق الرئيسية لدينا. و حدوث ذلك قد يؤدي إلى الانتشار السريع لمواد وأسلحة وتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل، وقد يتحول بسرعة إلى أزمة عالمية تشكل تهديدا فعلياً مباشراً على الولايات المتحدة وعلى جميع الدول الأخرى.

من المرجح أن تؤدي تيارات قوية أخرى إلى زيادة التعقيد بالنسبة لبيئة الأمن. فالطلب المتزايد على الموارد، وظاهرة التحضر السريع في المناطق الساحلية، وتداعيات التغير المناخي، وظهور سلالات جديدة من الأمراض، وحالات التوتر الثقافي والديموغرافي العميقة في العديد من المناطق هي مجرد بعض التيارات التي يمكن أن يؤدي التفاعل المعقد فيما بينها إلى اندلاع أو تفاقم النزاعات في المستقبل.

دور أمريكا العالمي

ترتبط مصالح أمريكا بشكل وثيق مع سلامة وصمود النظام العالمي. ومن بين المصالح الرئيسية الأمن والازدهار والاحترام الواسع للقيم العالمية، ووجود نظام عالمي يروج للعمل التعاوني.

وتماشيا مع رؤية الرئيس، فإن الولايات المتحدة ستقدم هذه المصالح من خلال تقوية أسسنا الوطنية وإدماج جميع عناصر قوتنا الوطنية، والانخراط في الخارج على أساس المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل، والترويج لنظام عالمي يعمل على تقديم مصالحنا من خلال تعزيز حقوق وواجبات جميع الدول.

تتطلب مصالح أمريكا ودورها في العالم توفر قوات مسلحة ذات قدرات لا مثيل لها وتوفر رغبة وطنية لنشر تلك القوات دفاعاً عن مصالحنا وعن المنفعة العامة. و تبقى الولايات المتحدة الدولة الوحيدة القادرة على القيام بعمليات واسعة النطاق عبر مسافات ممتدة والحفاظ عليها. تولد هذه المكانة الفريدة التزاماً بأن نكون قادة مسؤولين تجاه القوة والنفوذ اللذين أسفر عنهما التاريخ والإصرار والظروف.

الإستراتيجية الدفاعية

لكي تساعد على الدفاع عن مصالحنا الوطنية وتعزيزها، توازن وزارة الدفاع الموارد والمخاطر بين أهداف أولوية أربعة هي: النجاح في الحروب الراهنة، تفادي وردع حدوث النزاعات، الاستعداد لنطاق واسع من حالات الطوارئ، والحفاظ على القوة المؤلفة بأكملها من جنود متطوعين وتعزيزها. هذه الأولويات تحدد ليس فقط الاعتبارات المتعلقة بالقدرات التي تحتاج إليها قواتنا المسلحة فحسب، بل تحدد أيضا القدرة الإجمالية اللازمة لتحقيق مهامها في الوقت الحالي وفي المستقبل. و النهج الذي نعتمده لتحقيق تلك الأولويات يجب أن يتطور ويتأقلم للاستجابة للبيئة الأمنية المتغيرة.

النجاح في الحروب الراهنة: يتعين علينا ضمان نجاح قواتنا في الميدان – في أفغانستان، والعراق، وحول العالم. قمنا إلى جانب حلفائنا وشركائنا بتجديد الجهود لمساعدة حكومتيْ أفغانستان وباكستان على عرقلة وتفكيك القاعدة وإلحاق الهزيمة بها والقضاء على ملاجئها الآمنة ضمن كلتا الدولتين. أما في العراق فإن الجهود التي بُذلت على مدى سنوات عديدة ساعدت على تمكين الحكومة العراقية لأخذ مركز الصدارة في حماية شعبها وتوفير الخدمات الأساسية لهم. وبينما تتم عملية تخفيض التواجد العسكري الأمريكي بشكل مسؤول، فإن القوات الأمريكية ستواصل القيام بأدوار مهمة من حيث توفير المشورة والتدريب والدعم للقوات العراقية. وفي المناطق الأخرى، تتعاون القوات الأمريكية مع الشركاء والحلفاء من أجل تحديد أماكن الشبكات الإرهابية وتفكيكها.

على المدى القصير إلى المدى المتوسط، ستقوم أعداد ملحوظة من القوات الأمريكية بأداء مهامها على الأرجح في أفغانستان وستواصل القوات الأمريكية في العراق الانسحاب بشكل مسؤول. هذه الجهود سوف تؤدي بشكل كبير إلى تحديد حجم وشكل العناصر الرئيسية للقوات العسكرية الأمريكية لعدة سنوات. وبالنسبة للمدى المتوسط إلى المدى البعيد، فإننا نترقب أن تكون هناك متطلبات عملياتية مستمرة في أفغانستان وفي أماكن أخرى لإلحاق الهزيمة بالقاعدة وحلفائها.

تفادي وردع حدوث النزاعات: جهود أمريكا المتواصلة لتقديم المصالح المشتركة دون اللجوء إلى الأسلحة هي السمة المتميزة لقيادتها للنظام العالمي. كما أن منع ارتفاع التهديدات ضد المصالح الأمريكية يتطلب الاستخدام المتكامل للدبلوماسية، والتنمية، والدفاع، إلى جانب الاستخبارات، وفرض القانون، والأدوات الاقتصادية لنظام الحكم للمساعدة في بناء قدرات الشركاء للحفاظ على الاستقرار والترويج له. مثل هذا النهج يتطلب أيضاً العمل بشكل وثيق مع حلفائنا وشركائنا للتأثير على التحالفات الحالية وخلق الظروف لتقديم المصالح المشتركة.

لا تزال قوة الردع لدينا متأصلة في قواتنا البرية والجوية والبحرية القادرة على القتال في النزاعات المحدودة والواسعة النطاق في بيئات يتم خلالها استخدام أسلحة وتكتيكات منع الوصول، إضافة إلى القوات المتأهبة للاستجابة لنطاق كامل من التحديات التي تشكلها الدول والجماعات غير الدول. هذه القوات العسكرية يعززها قدرات أمريكية ناشئة تهدف إلى دحر غايات الأعداء بفضل استخدام نظام دفاعي للصواريخ الباليستية، وأنظمة التحذير الأولي وجمع معلومات الاستخبارات، وبنية أساسية قوية وقابلة للتأقلم، والأساس الذي نستند عليه ومكانتنا الدولية. وإلى حين الوقت الذي يتحقق فيه هدف الحكومة في وجود عالم خال من الأسلحة النووية، سيبقى الحفاظ على القدرات النووية هو المهمة الجوهرية لوزارة الدفاع. سنحتفظ بترسانة نووية سالمة وآمنة وفعالة لردع الهجمات ضد الولايات المتحدة وحلفائنا وأصدقائنا.

و بينما تنشغل القوات الأمريكية بشدة في الحروب الحالية، فإن نشاطات الوقاية والردع التي تنفذها الوزارة ستتركز على ضمان توفير دفاع عميق للولايات المتحدة، مما يمنع ظهور أو إعادة ظهور التهديدات الإرهابية العالمية، بما في ذلك تنظيم القاعدة؛ وردع الخصوم الرئيسيين المحتملين الآخرين. في المستقبل، وفيما تنتقل قواتنا إلى مرحلة عمليات أقل كثافة وإستمراراً، فإن تخطيط الوزارة لاستخدام القوة يفترض توفر القدرة على القيام بمهمات للوقاية والردع أوسع نطاقا وأعمق، والتصرف حيثما كان ذلك ممكنا كجزء من نهج يشمل الحكومة بأكملها وبشكل منسجم مع حلفائنا وشركائنا.

الاستعداد لنطاق واسع من الاحتمالات الاحترازية: في حال فشل الردع وقام خصومنا بتحدي مصالحنا من خلال التهديد باستخدام القوة أو من خلال الاستخدام الفعلي للقوة، فإنه يتعين على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للاستجابة دعما للمصالح القومية الأمريكية. لن تتطلب جميع الخطط الاحترازية تدخل القوات العسكرية الأمريكية، غير أنه يتعين على وزارة الدفاع أن تكون مستعدة لكي تقدم للرئيس خيارات عبر نطاق واسع من الخطط الاحترازية، التي تشمل توفير الدعم للاستجابة لحدوث هجوم أو كارثة طبيعية داخل أرض الوطن، وإلحاق الهزيمة بحالة العدوان التي تقوم بها الدول الأعداء، دعم وتثبيت الاستقرار في الدول الهشة التي تواجه تهديدات داخلية خطيرة، والحيلولة دون وقوع المعاناة الإنسانية الناجمة عن الفظائع التي تحدث على نطاق واسع أو الكوارث الطبيعية التي تحدث على نطاق واسع في الخارج.

وعلى المدى المتوسط إلى المدى البعيد، يجب أن تخطط القوات العسكرية الأمريكية وتستعد للنجاح في نطاق واسع من العمليات التي يمكن أن تحدث في مواقع متعددة وخلال فترات زمنية متداخلة. ويشمل ذلك القدرة على النجاح ضد دولتين اثنتين معتديتيْن تتوفران على القدرات في نفس الوقت، غير أنه يتعين أن نأخذ على محمل الجد الحاجة للتخطيط لأوسع نطاق ممكن من العمليات – انطلاقا من الدفاع عن أرض الوطن والدعم الدفاعي للسلطات المدنية، إلى مهمات الردع والتأهب- يحدث بشكل متعدد وبتركيبات لا يمكن تكهنها.

أرهقت العمليات التي جرت خلال السنوات الثماني الماضية قواتنا الأرضية بشكل غير متكافئ، غير أن المشهد العملياتي في المستقبل قد يجلب بدوره حملات جوية وبحرية ملحوظة وطويلة الأمد يتعين علينا الاستعداد لها.

الحفاظ على القوة المؤلفة بأكملها من جنود متطوعين وتعزيزها: أرهقت سنوات الحرب موظفينا العسكريين وعائلاتهم بشكل ملحوظ. وبالنظر إلى الحاجة المستمرة لعمليات الانتشار الملحوظة والدائمة إلى مناطق النزاعات، يتعين على الوزارة عمل كل ما في وسعها للاعتناء بموظفينا – جسديا ونفسيا. فخلال فترة طويلة كانت الرعاية الصحية للقوة العسكرية المؤلفة في مجموعها من الجنود المتطوعين والموظفين المدنيين الذين يدعمونها، والعمليات التي توفر الوزارة من خلالها المعدات والبرامج، بمثابة أولويات لم تتلق التركيز الكافي. و فترة الحرب الطويلة منذ 2001 رفعت أهميتهم بشكل كبير، و أصبحت عواقب الإخفاق أكثر خطورة وفقاً لذلك. ولإظهار مستوى الحاجة الملحة الذي توليه قيادة الوزارة

لهذا القضايا، فإن مراجعة الدفاع للسنوات الأربع قد عملت بجهد على تضمين تلك القضايا كعناصر جوهرية في اعتباراتنا من حيث السياسة والتخطيط والبرامج.

سوف تركز جهود الحفاظ والتعزيز التي نقوم بها على الانتقال إلى تحقيق معدلات التناوب المستدامة التي تحمي الحالة الصحية لقواتنا على المدى الطويل. وتخطط الوزارة لكي تكون القوات الأميركية خلال فترات الأزمات الخطيرة مستعدة للانتشار بمعدلات أعلى وتقليص الفترات التي تفصل بين عمليات الانتشار خلال فترات قد تمتد لسنوات عديدة في كل مرة و/أو تحريك قوات الاحتياط. سيكون ذلك ضروريا من الناحية النموذجية في حال كانت الولايات المتحدة منخرطة لفترات أطول في أكثر من عملية واسعة واحدة، مثل عملية الحرية للعراق. ستقوم الوزارة أيضا بتوسيع حجم القوى العاملة المدنية القابلة للانتشار لتعزيز الجهود العسكرية بما يتطلبه الأمر.

هذه الأولويات الأربع يجب أن تتم في الوقت المناسب وبشكل دائم. وإنها تلخص الأولويات الرئيسية للوزارة وتوجه الاعتبارات المتعلقة بحجم وشكل القوات المسلحة الأمريكية في الوقت الراهن وفي المستقبل. إن تحقيق التوازن فيما بين تلك الأولويات بشكل ناجح يتطلب من الوزارة اتخاذ قرارات صعبة فيما يتعلق بمستوى الموارد اللازمة وكذلك فيما يتعلق بقبول وإدارة المخاطر بطريقة تفضل تحقيق النجاح في الحروب الحالية.

إعادة التوازن للقوة

من أجل أن نحمي ونعزز المصالح الأمريكية بشكل ناجح وفي نفس الوقت نوازن أهداف الأولوية المشار إليها أعلاه، فإن مراجعة الدفاع للسنوات الأربع تقدم سلسلة من التوصيات التي تهدف إلى المساعدة على إعادة التوازن للقوات المسلحة الأمريكية حتى يتسنى تحقيق النجاح في المهمات التالية التي تعتبر حساسة بالنسبة لحماية المصالح القومية وتقديمها. تم تحديد تعزيزات القوة اللازمة من خلال دراسة النزاعات الحالية إضافة إلى أداء القوة الحالية والمخطط لها من خلال خليط من السيناريوهات التي تغطي نطاق التحديات المستقبلية المحتملة.

الدفاع عن الولايات المتحدة ودعم السلطات المدنية داخل الوطن: الانتشار السريع للتقنيات التدميرية واندماجها مع قدر كبير من العقائد التطرفية العنيفة يتطلب الحفاظ على مستوى عال من اليقظة ضد التهديدات الإرهابية. علاوة على ذلك، فإن الدول الأعداء تحصل على وسائل جديدة لضرب الأهداف من على مسافات بعيدة للغاية من حدودها وبمستوى عال من الفتك. و يجب أيضاً أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للرد على نطاق واسع من الكوارث الطبيعية المحتملة.

توجه مراجعة الدفاع للسنوات الأربع سلسلة من التعزيزات، بما فيها:

- تحسين كيفية الاستجابة والمرونة بالنسبة لقوات الاستجابة لإدارة للعواقب؛
- تعزيز القدرات من أجل إدراك المجال؛
- الاستعجال في تطوير قدرات رصد المواجهات الإشعاعية/ النووية؛ و
- تعزيز القدرات المحلية للتصدي للهجمات بأدوات التفجير المرتجلة.

النجاح في عمليات مكافحة التمرد، وتثبيت الاستقرار، ومكافحة الإرهاب: يجب أن تحتفظ الولايات المتحدة بالقدرة على القيام بعمليات واسعة النطاق لمكافحة التمرد، وتثبيت الاستقرار، ومكافحة الإرهاب في نطاق واسع من الظروف المحيطة. ومن أجل ضمان أن القوات العسكرية الأمريكية مستعدة للقيام بهذه المهمة المعقدة، فإن من المهم للغاية أن يتم تبني الدروس المستقاة من النزاعات الحالية بشكل أكبر ومؤسساتي في عقيدة القوات المسلحة، وفي التدريب، وتطوير القدرات، والتخطيط العملياتي.

تشمل مبادرات مراجعة الدفاع للسنوات الأربع:

- زيادة توفر أرصدة الجناح الدوار؛

- توسيع نطاق أنظمة الطائرات المأهولة وغير المأهولة من أجل جمع المعلومات الإستخباراتية، والمراقبة والاستطلاع؛
- زيادة أرصدة التمكين الرئيسية بالنسبة لقوات العمليات الخاصة؛
- زيادة مستوى الكفاءة والقدرة على مكافحة التمرد وعمليات تثبيت الاستقرار ومكافحة الإرهاب لدى القوات التي يتم استخدامها لأغراض عامة؛
- زيادة مستوى الخبرة الإقليمية فيما يتعلق بأفغانستان وباكستان؛ و
- تقوية قدرات الدعم الأساسية بالنسبة للاتصالات الإستراتيجية.

بناء القدرة الأمنية للدول الشريكة: عملت وزارة الدفاع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على بناء القدرة الأمنية للدول الحليفة والصديقة ولضمان توفر القوات العسكرية الأمريكية على الكثير من الفرص للتدريب والتعلم من نظرائها من القوات. على غرار ما تظهره النزاعات في أفغانستان والعراق بشكل واضح، فإن هذه الأبعاد لإستراتيجية الدفاع الأمريكية مهمة أكثر من أي وقت مضى.

تشمل المبادرات الرئيسية في مراجعة الدفاع للسنوات الأربع مجالات المهمات التالية:

- تقوية وتنظيم قدرات قوات الأغراض العامة بشكل مؤسساتي لتوفير دعم القوة الأمنية؛
- تعزيز القدرات اللغوية والإقليمية والثقافية؛
- تقوية وتوسيع نطاق القدرات لتدريب القوات الجوية للدول الشريكة،
- تقوية قدرات التدريب على مستوى الوزراء، و
- خلق آليات لتسريع امتلاك وتحويل القدرات الحساسة للقوات الحليفة.

ردع الاعتداءات وإلحاق الهزيمة بها في البيئات المضادة للوصول: يجب أن تكون القوات الأمريكية قادرة على ردع الاعتداءات من طرف الدول الأعداء المحتملة والدفاع ضد تلك الاعتداءات وإلحاق الهزيمة بها. وتعتبر هذه القدرة أساسية بالنسبة لقدرة الوطن على حماية مصالحه وتوفير الأمن في المناطق الرئيسية. وفي غياب قدرات إبراز القوة الأمريكية المهيمنة، فقد يتم التشكيك في سلامة تحالفات الولايات المتحدة وشراكاتها الأمنية، ويقلص أمن الولايات المتحدة ونفوذها ويزيد احتمالات نشوب النزاعات.

توجه مراجعة الدفاع للسنوات الأربع القيام بالتعزيزات التالية:

- تطوير مفهوم جوي- بحري مشترك للمعارك؛
- توسيع قدرات القصف من على بعد مسافات طويلة في المستقبل،
- استغلال الامتيازات في عمليات تحت السطح؛
- زيادة متانة موقف الولايات المتحدة للتقدم إلى الأمام والبنيات التحتية الأساسية؛
- ضمان الوصول إلى الفضاء واستخدام أرصدة الفضاء؛
- تعزيز متانة القدرات الرئيسية للقيادة، والسيطرة، والاتصالات، والكمبيوترات، والاستخبارات، والرصد والاستطلاع أو ما يعرف بمصطلح C4ISR ؛
- إلحاق الهزيمة بأجهزة الاستشعار وأنظمة الانخراط لدى العدو؛ و
- تعزيز تواجد واستجابة القوات الأمريكية في الخارج.

منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتصدي لها: يشكل الانتشار المحتمل لأسلحة الدمار الشامل تهديداً خطيراً. ففيما تنتشر القدرة على تصنيع واستخدام أسلحة الدمار الشامل عبر العالم، يجب أن تزداد جهودنا المشتركة لرصد واعتراض واحتواء تداعيات تلك الأسلحة. من الممكن تعزيز قدرة ردع مثل تلك التهديدات والدفاع ضدها من خلال إجراءات تهدف إلى إدراك التهديدات المحتملة بشكل أفضل، وحماية المواد الخطيرة وتقليصها كلما كان ذلك ممكنا، ونشر القوات في مواقع لمراقبة وتعقب العناصر والمواد الفتاكة وأساليب إيصالها، و هزيمة العناصر ذاتها، عندما ينطبق ذلك.

من خلال مراجعة الدفاع للسنوات الأربع، يقوم وزير الدفاع بتوجيه الأمور التالية:

- إنشاء المقار الرئيسية لوحدة العمل المشتركة للتخلص، تقوم بالتخطيط والتدريب وتنفيذ عمليات القضاء على أسلحة الدمار الشامل؛
- دراسة الإجراءات المضادة والدفاع ضد العناصر غير التقليدية؛
- دعم الطب الشرعي النووي؛
- حماية المواد النووية غير المحصنة؛
- توسيع برنامج التقليص من التهديد البيولوجي؛ و
- تطوير تقنيات جديدة للتحقق.

العمل بشكل فعال في الفضاء الافتراضي: تتطلب البيئة الأمنية توفر قدرات متطورة للتصدي للتهديدات في الفضاء الافتراضي. فخلال القرن الحادي والعشرين، لن تتمكن القوات العسكرية الحديثة من القيام بعمليات ذات الوتيرة السريعة وبشكل فعال من دون معلومات وشبكات اتصال موثوق وقابلة للتأقلم والقدرة المضمونة للوصول إلى الفضاء الافتراضي. يتعين على وزارة الدفاع أن تكون مستعدة ليس فقط لحماية نطاق شبكاتها الدفاعية والعسكرية بل أيضا حماية تلك الشبكات من خلال مواجهة الخصوم المعروف أنهم يرغبون في إحداث الضرر.

تتخذ وزارة الدفاع العديد من الخطوات لتقوية قدراتها في الفضاء الافتراضي:

- تطوير نهج أكثر شمولية لعمليات وزارة الدفاع في الفضاء الافتراضي؛
- تطوير خبرة وإدراك أكبر للمجال الإلكتروني؛
- تجميع قيادة العمليات الإلكترونية في مركز واحد؛ و
- تعزيز الشراكات مع الوكالات والحكومات الأخرى.

توجيه تطور القوة

المبادرات المشار إليها في مراجعة الدفاع للسنوات الأربع، بشكل مركب ومع مرور الوقت، مُصمَّمة لتعزيز قدرات القوات الأمريكية بشكل ملحوظ وحماية المصالح الأمريكية وتقديمها خلال كل من المدى القريب والمدى البعيد. وبالإضافة إلى إعداد قواتنا بشكل أفضل للمستقبل فإن هذه المبادرات ستحسن قدرة الوزارة على بناء القدرة والطاقة لدى الحلفاء.

يمكن بشكل واسع تصنيف التغييرات التي تنص عليها مراجعة الدفاع للسنوات الأربع إلى التيارات التالية:

- ستبقى القوات البرية الأمريكية قادرة على تنفيذ مجال واسع من العمليات، مع التركيز المستمر على القدرات لتنفيذ عمليات فعالة ومستدامة لمكافحة التمرد، وتثبيت الاستقرار، ومكافحة الإرهاب لوحدها أو بشكل مشترك مع الشركاء.
- القوات البحرية الأمريكية ستبقى كذلك قادرة على القيام بعمليات التواجد المتقدم القوي والنشط وعمليات إبراز القوة، وذلك حتى خلال الوقت التي تضيف فيه القدرات والطاقة للعمل مع نطاق واسع من قوات البحرية الشريكة. إن النمو السريع في قدرات الصواريخ البالستية الدفاعية البحرية والبرية سيساعد على توفير احتياجات القادة الميدانيين والحلفاء في العديد من المناطق.
- سوف تصبح القوات الجوية الأمريكية قادرة على البقاء على قيد الحياة بشكل أكبر بفضل إدخال أعداد كبيرة من الطائرات المقاتلة من الجيل الخامس إلى القوة. ستحتاج الطائرات التي تنطلق من القواعد الأرضية والأخرى التي تُحمل على حاملات الطائرات إلى معدل أكبر للمدى والمرونة بالإضافة إلى القدرة على أداء مهام متعددة من أجل ردع وإلحاق الهزيمة بالأعداء الذين يستعرضون قدرات أكثر قوة مضادة للوصول. كما

سنعزز مساهمات قواتنا الجوية في عمليات مساعدة قوات الأمن من خلال تزويد مخزوننا الواسع بطائرات معدة بشكل جيد لتدريب وتوفير النصائح للقوات الجوية الشريكة.

- سوف تواصل الولايات المتحدة زيادة طاقة قوات العمليات الخاصة وستعزز قدراتها من خلال المُمَكنين العضويين وأرصدة الدعم الرئيسية في قوات الأغراض العامة.
- قدرات ومرونة ومتانة القوات الأمريكية بشكل عام ستتحسن من خلال استخدام أنظمة أفضل وأكثر للتمكين، بما في ذلك برامج الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، والقدرات الهجومية الإلكترونية، وشبكات الاتصالات، وبنيات تحتية أساسية أكثر قوة وصمودا، وأنظمة دفاعية معززة بالنسبة للشبكات الإلكترونية.

سوف تكون العديد من هذه التعزيزات مكلفة من حيث الثمن بطبيعة الحال. و تصف مراجعة الدفاع للسنوات الأربع بعض الاختيارات التفضيلية التي حددها قادة وزارة الدفاع من أجل تفعيل إعادة التوازن للقوات العسكرية الأمريكية. وقد يتعين القيام بالمزيد من الاختيارات التفضيلية في المستقبل.

خلال وقت سابق في مراجعة الدفاع للسنوات الأربع وكجزء من عملية إتمام تقديم ميزانية وزارة الدفاع للعام 2010، قرر وزير الدفاع توجيه الموارد من البرامج والأنشطة ذات الأولوية المتدنية واستخدامها بدلا من ذلك للتطرق للاحتياجات الأكثر إلحاحا، في كل من تلك الميزانية وفي ميزانيات السنوات التي تليها. وشملت تلك القرارات وضع حد لإنتاج الطائرات المقاتلة من طراز F-22، إعادة هيكلة صفقة شراء المدمرة DDG-1000 وبرامج أنظمة المعارك المستقبلية، تأجيل إنتاج سفن التأهب البحري الجديدة، وتمديد صفقة شراء صنف جديد من حاملات الطائرات. إن القوات الجوية تقلص بشكل ملحوظ ترسانتها من الطائرات الحربية القديمة من الجيل الرابع.

وبالإضافة إلى هذه الخطوات، فإن وزارة الدفاع تقترح في ميزانيتها المقدمة للسنة المالية 2011 إنهاء إنتاج طائرات النقل الجوي من طراز C-17، وذلك بعدما تم إتمام صفقة شراء تلك الطائرات المخطط لها. لقد قررت وزارة الدفاع أيضا تأجيل برنامج استبدال سفن القيادة (LLC) وتمديد فترة استخدام سفن القيادة الحالية، وإلغاء زوارق سي جي (X) CG، وإنهاء برنامج القيادة والتحكم التي تتم عبر الإنترنت. هذه الخطوات من بين خطوات أخرى قد مكنت الوزارة من إعادة توجيه الموارد إلى المجالات التي تحتل أولوية عليا والتي تمت الإشارة إليها أعلاه.

عندما لم يكن من الممكن تفعيل المبادرات لتوفير بعض الاحتياجات العملياتية المستقبلية، قام الوزير بتحديد توجيهات لتطوير القوة، ودعوة مكونات وزارة الدفاع لتكريس الجهود المستدامة نحو تطوير مفاهيم وقدرات جديدة للتطرق لتلك الاحتياجات. سوف تستمر عمليات تقييم البيئات العملياتية المستقبلية مع التطلع نحو صقل إدراكنا للاحتياجات المستقبلية. وستواصل الوزارة في نفس الوقت البحث باجتهاد عن سبل التوفير في البرامج والأنشطة التي تؤدي مهامها دون المستوى المطلوب، الخصخصة، استبدال التكنولوجيا، مجالات المهمات والبرامج الأقل إلحاحا، والحسابات الأخرى حتى يمكن تخصيص المزيد من الموارد لسد تلك الثغرات.

الاعتناء بموظفينا

يشكل رجالنا ونساؤنا الذين يرتدون الزي العسكري المورد الأكثر أهمية في الوزارة. عمليات الانتشار المتعددة ولفترات طويلة تتسبب في أعباء ملحوظة على موظفينا وعائلاتهم، وإن الوزارة مازالت تركز على حالتهم الصحية ورعايتهم الاجتماعية. وكجزء من هذا التركيز قامت مراجعة الدفاع للسنوات الأربع برفع مستوى الحاجة للحفاظ على القوة المؤلفة بمجملها من الجنود المتطوعين وقامت بتضمين هذه الأولوية في خططنا الخاصة بالقوات وفي مداولاتنا الخاصة بالإستراتيجية. وحتى يتسنى الاعتناء بشكل أفضل بموظفينا، فإن الوزارة تركز على العديد من الجبهات.

الاعتناء بجنودنا المحاربين المصابين: يستحق جنودنا المصابين أو المرضى أو الجرحى كل الفرص المتاحة للعودة إلى الخدمة الفعلية بعد استعادة عافيتهم، أو أن ينتقلوا بشكل سلس إلى وضعية المحاربين القدامى إذا لم يكونوا قادرين على العودة إلى الخدمة الفعلية. وإلى جانب النجاح في النزاعات الحالية، فإن الاعتناء بجنودنا المحاربين المصابين يعتبر أهم

أولوية بالنسبة لنا، وسنعمل على أن نوفر لهم الرعاية الأكثر جودة والتي تعكس خدمتهم وتضحياتهم. إن الوزارة تعمل على تحسين الرعاية لجنودنا المحاربين المصابين من خلال العديد من الوسائل التي تشمل:

- زيادة التمويل للمبادرات الخاصة بالجنود المحاربين المصابين عبر جميع الفروع العسكرية؛
- تحسين الفوائد الصحية وزيادة المزيد من الموظفين في برامج دعم الجنود المحاربين المصابين؛ و
- توسيع نطاق وجودة تقاسم المعلومات بين وزارة الدفاع ووزارة شؤون المحاربين القدامى من أجل تعزيز استمرارية توفير الرعاية والفوائد لأعضاء قواتنا العسكرية.

إدارة دورات الانتشار: يعتبر قيامنا بكل ما في استطاعتنا لتحسين طريقة إدارة دورات الانتشار المعقدة أحد الأوجه المهمة في التزامنا تجاه موظفينا وعائلاتهم. ويتعين علينا أن نسعى بشكل جاد لكي نوفر لهم ولعائلاتهم وضوحا وترقبا أكبر فيما يتعلق بعمليات الانتشار الحالية وعمليات الانتشار المخطط لها. ولتحقيق هذا الهدف، تواصل الوزارة العمل باتجاه مضاعفة الفترة التي يقضيها الجنود في أرض الوطن بين فترات الانتشار إلى عامين لكل جندي قيد الخدمة الفعلية، وخمس سنوات تسريح مقابل كل عام يقضيه الجندي خلال الخدمة الفعلية بالنسبة لوحدات الحرس الوطني والاحتياط.

عمليات التجنيد والاحتفاظ: إن جهود التجنيد التي نبذلها هي بمثابة استثمارات طويلة الأمد يمكن أن تسفر عن مكاسب تمتد لأجيال. فخلال بيئة الحرب المعقدة الحالية تواصل الوزارة تحقيق أهدافها المتعلقة بالتجنيد والاحتفاظ بالجنود. ويتعين على الوزارة أن تواصل تطوير برامج خلاقة لاجتذاب الرجال والنساء الشباب المؤهلين للالتحاق بالقوات المسلحة، والاحتفاظ بهم. وتشمل الأمثلة على الجهود الحديثة ما يلي:

- مراجعة سياسة الحوافز لتمكين فروع القوات العسكرية من متابعة الوسائل الخلاقة للاحتفاظ بالموظفين الجيدين؛ و
- توفير وسائل أكثر مرونة لكي يؤدي الموظفون العسكريون الخدمة، من خلال تطبيق برامج مصممة لتمكين عملية الانتقال بشكل أفضل من الخدمة الفعلية إلى الخدمة الاحتياطية.

توفير الدعم للعائلات: إننا نتحمل واجبا حساسا ودائما لإعداد ودعم العائلات بشكل أفضل خلال فترات الضغط التي تشكلها عمليات الانتشار المتعددة. وإن القدرة على الوصول إلى الخدمات النشطة الخاصة بالعضو غير المرتبط، والزوج، والطفل والشباب لم تعد خيارا مرغوبا فيه فحسب بل إنها ضرورية، وذلك لكون هذه الخدمات حيوية للحفاظ على صحة القوة العسكرية المؤلفة بمجملها من جنود متطوعين. وتشمل الأمثلة على الجهود الحديثة:

- مضاعفة الموارد المكرسة لتبني برامج دعم أعضاء القوات المسلحة وعائلاتهم بشكل مؤسساتي عبر جميع فروع الوزارة؛
- استبدال أو ترميم أغلبية مدارس الأنشطة التعليمية التابعة لوزارة الدفاع بحلول العام 2015؛ و
- مواصلة الجهود التي تقوم بها فروع القوات العسكرية لتحسين خدمات دعم العائلات والمجتمعات المحلية.

تطوير القادة العسكريين المستقبليين: ستواصل الوزارة عملها لضمان أن يكون إطار الولايات المتحدة من الضباط وضباط الصف مستعدين لنطاق كامل من المهمات المعقدة التي ستتطلبها البيئة الأمنية في المستقبل. وستواصل وزارة الدفاع إعطاء أهمية خاصة لعمليات تثبيت الاستقرار، ومكافحة التمرد، وبناء مهارات وطاقات الشركاء في برامجها التعليمية العسكرية المحترفة وسياسات التطور الوظيفي.

تشمل الأمثلة على الجهود المبذولة في هذا المجال:

- تطوير القدرات فيما يتعلق باللغات الأجنبية، والمعرفة الإقليمية، والمهارات الثقافية؛
- إدراك الخبرة المشتركة كلما وحيثما حدثت خلال حياة الضابط المهنية؛ و

- ضمان توفر المؤسسات التعليمية التابعة للوزارة على الموارد والأطر التعليمية التصحيحية التي يمكن أن تساعد في إعداد الجيل التالي من القادة العسكريين.

تطوير مجموع القوى العاملة في وزارة الدفاع: إن متطلبات البيئة الأمنية المعقدة وغير الأكيدة تستدعي قيام الوزارة بتقييم ما إذا كانت تتوفر على الحجم الصحيح من القوى العاملة والخليط الصحيح من الموظفين العسكريين، والمدنيين الحكوميين، والمتعاقدين. وكجزء من هذه الجهود ستقوم وزارة الدفاع بالتالي:

- تحسين وحدة قوة الحملة المدنية، التي توفر خبراء مدنيين يمكن نشرهم في أفغانستان والعراق، وميادين أخرى؛ و
- العمل على تقليص عدد المتعاقدين في مجال خدمة الدعم، وبالتالي المساعدة على إنشاء قوة عاملة متوازنة تحدد المهام بشكل لائق بين القطاعين العام والخاص.

تقوية العلاقات

يتطلب تحقيق الأهداف الإستراتيجية للوزارة التعاون بشكل وثيق مع النظراء الرئيسيين في أرض الوطن ومع الحلفاء والشركاء الرئيسيين في الخارج. و الولايات المتحدة من خلال علاقاتها الدفاعية الأجنبية لن تساعد فقط في تفادي وقوع الأزمات بل تحسن أيضا مدى فعاليتها في الاستجابة لها. إضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة من خلال دمج القدرات الدفاعية الأمريكية مع عناصر أخرى للأمن القومي – بما في ذلك الدبلوماسية، والتنمية، وفرض القانون، والتجارة، والاستخبارات- تستطيع ضمان توفر الخليط الصحيح من الخبرة لاستغلال الفرص الناشئة وإحباط التهديدات المحتملة. سوف تتخذ الوزارة الخطوات التالية:

تقوية العلاقات الرئيسية في الخارج: يتم تعزيز قوة ونفوذ الولايات المتحدة من خلال الحفاظ على شبكة تحالفات دفاعية وشراكات جديدة قوية ونشطة، وإقامة مقتربات تعاونية مع الدول الرئيسية، و الحفاظ على التفاعل مع المؤسسات الدولية الرئيسية مثل الأمم المتحدة. ومن خلال إدراك أهمية تعزيز وتطوير العلاقات العسكرية والدفاعية مع الحلفاء والشركاء والأصدقاء، تواصل الوزارة التركيز على المقتربات المصممة بشكل خاص والتي تقوم على أساس المصالح المتبادلة والمقتربات المشتركة.

تطورالوضعية الدفاعية للولايات المتحدة في العالم: الولايات المتحدة قوة عالمية ولديها مسؤوليات عالمية. هناك حوالي أربعمائة ألف من الموظفين العسكريين الأمريكيين ينتشرون في مواقع متقدمة أو ينتشرون بشكل متناوب حول العالم بما في ذلك في أفغانستان والعراق. سوف تواصل الولايات المتحدة تحديد وضعيتها الدفاعية لتعزيز قدرات الدول الأخرى على حل المشاكل الأمنية العالمية، وللتطرق للتحديات بما في ذلك النزاعات الحالية، وانتشار التكنولوجيا النووية ومواقع الصواريخ الباليستية، والقدرات المضادة للوصول والمناطق المحظورة، والحاجة للحفاظ على القدرة على الوصول بشكل آمن للفضاءات العامة المشتركة.

تحسين وحدة الجهود: تبقى الوزارة ملتزمة بتحسين النهج الإجمالي للحكومة بشكل أفضل فيما يتعلق بتحديات الأمن القومي. فانطلاقا من تحسين شراكتنا مع وزارة الخارجية في مناطق النزاعات، إلى علاقتنا المتواصلة مع وكالات الاستخبارات الأمريكية، إلى دعم السلطات المدنية في أرض الوطن من خلال شراكتنا مع وزارة الأمن الداخلي، ستقوم وزارة الدفاع بالتعاون بشكل وثيق مع الوزارات والوكالات الأمريكية الأخرى لحماية المصالح الأمريكية وتقديمها بشكل أفضل.

إصلاح طريقة قيامنا بمهامنا

لقد تطلبت السنوات العديدة للحرب بأن تتحلى القوات المسلحة الأمريكية بالإبداع والقدرة على التأقلم – ويتعين أن تقوم القاعدة المؤسساتية للوزارة بنفس الشيء. إن مراجعة الدفاع للسنوات الأربع تبرز العديد من القضايا التي تتطلب الاهتمام بها بشكل خاص.

إصلاح المساعدة الأمنية: على الرغم من إدراك أن أمننا مرتبط بشكل متزايد مع بناء قدرات الشركاء، إلا أن أدواتنا للمساعدة الأمنية لم تتقدم بنفس الوتيرة. إن جهود المساعدة الأمنية الأمريكية مازالت مقيدة بخليط معقد من السلطات، وحالات نقص دائمة في الموارد، ومسارات غير عملية، وقدرة محدودة على تحمل الجهود طويلة الأمد. وتعمل الوزارة على تحسين جهودها الداخلية، وضمان توفير الاحتياجات الملحة للجنود المحاربين – من خلال بعض الوسائل مثل برنامج الاستجابة العاجلة للقائد، صندوق قوات الأمن في أفغانستان، وصندوق قوات الأمن في العراق- والتعاون مع الشركاء في الوكالات الأخرى لخلق آليات جديدة وأكثر استجابة للمساعدة الأمنية.

إصلاح طريقة الشراء: إن عملية الشراء التقليدية طويلة للغاية ومرهقة وبطيئة للغاية ولا تتناسب مع احتياجات العديد من الأنظمة التي تتطلب تغييرات وتحديثات مستمرة- وهو تحد سيصبح أكثر إلحاحا مع مرور الوقت. ستقوم الوزارة بتحسين طريقة تحقيق التطابق والتناسب بين المتطلبات والتكنولوجيات الناضجة، وستحافظ على أنظمة منضبطة للمقتربات الهندسية، وتبني قدرات الشراء السريعة بشكل مؤسساتي، والقيام بعمليات اختبار أكثر شمولية. يتعين علينا تفادي تضحية التكلفة والمواعيد الزمنية مقابل الوعود بتوفير أداء أفضل. ويجب أن تشمل جهودنا أيضا إصلاح نظام مراقبة التصدير الأميركي ليتماشى مع القرن الحادي والعشرين، والتحفيز على القيام بالتحسينات المتواصلة في توفير الدعم اللوجستي السريع لقواتنا في الخارج.

تقوية الأسس التكنولوجية والصناعية الأمريكية: إن أمن وازدهار أمريكا مرتبط بشكل متزايد مع سلامة أسسنا التكنولوجية والصناعية. فمن أجل الحفاظ على تفوقنا الإستراتيجي بشكل جيد خلال المستقبل، فإن الوزارة تتطلب إستراتيجية متسقة وواقعية طويلة الأمد لتحديد شكل تركيبة وقدرات أسس التكنولوجيا والصناعة الدفاعية- وهي إستراتيجية تستجيب بشكل أفضل مع التطور السريع للتكنولوجيا التجارية، وكذلك مع المتطلبات المتميزة للنزاعات الدائرة.

تصميم نهج إستراتيجي للمناخ والطاقة: سيلعب التغير المناخي والطاقة أدوارا ملحوظة في البيئة الأمنية في المستقبل. إن الوزارة تقوم بتطوير سياسات وخطط لإدارة آثار التغير المناخي على بيئة عملياتها، ومهماتها، ومنشآتها. إن الوزارة تقوم أصلا بالقيادة في مجال البيئة في المئات من المنشآت التابعة لوزارة الدفاع عبر الولايات المتحدة، وتعمل على تحقيق أهداف الكفاءة والاستمرارية فيما يتعلق بالموارد. كما نقوم بدمج الاعتبارات الجيو إستراتيجية والطاقة العملياتية في التخطيط للقوات وتطوير المتطلبات وعمليات الشراء.

إحداث التوازن من أجل مستقبل معقد

إن الأولويات المقدمة في مراجعة الدفاع للسنوات الأربع مقرونة مع كل من ميزانية السنة المالية 2010 وميزانية السنة المالية 2011 تعكس التركيز الدائم لدى الوزير على القيام بكل ما في استطاعتنا لتحقيق النجاح في الحروب الراهنة مع الاستعداد في نفس الوقت لمستقبل معقد وغير أكيد. إن تقرير مراجعة الدفاع للسنوات الأربع هذا والمداولات التي استمرت لعدة أشهر قبل ذلك قد أدت إلى تحقيق هدفين: أولهما، تحديد الأهداف ذات الأولوية الرئيسية للوزارة، وتوفير الإطار والتوصيات المتعلقة بتطوير القدرات وملفات الاستثمار؛ وثانيا، الإبلاغ عن نوايا الوزير فيما يتعلق بعمل الوزارة خلال السنوات العديدة التالية. وبالتالي فإن مراجعة الدفاع للسنوات الأربع تعتبر وثيقة إجمالية متكاملة حساسة، تحدد الكيفية التي ستدعم من خلالها وزارة الدفاع رجال ونساء أمريكا الذين يرتدون الزي العسكري، وإنشاء السياسة والأرضية الأساسية من حيث البرامج من أجل توفير الأمن خلال السنوات القادمة.

العناصر الرئيسية في تركيبة القوة الأمريكية

مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات توفر بيئة أمنية ديناميكية ومعقدة، ومتطلبات إستراتيجية الدفاع الأمريكية، والحاجة إلى إدخال تعزيزات على القدرات الرئيسية عبر نطاق واسع من المهمات، والحاجة لتوفر قوات تتوفر على قدرة كلية كافية لكي تستجيب للمعايير المحددة أعلاه، قررت وزارة الدفاع بأن تكون القوات الأمريكية، خلال فترة سريان برنامج الدفاع للأعوام القادمة للسنوات المالية من 2011 إلى 2015، تتماشى مع المعالم العامة المشار إليها أسفله.

وزارة الجيش:

4 مقرات رئيسية للفيالق
18 مقر رئيسي للفروع
73 لواء كامل للفرق القتالية (AC45 و 28 RC) تتألف من:
40 لواء من فرق المشاة القتالية
8 ألوية ستريكر للفرق القتالية
25 ألوية ثقيلة للفرق القتالية
21 ألوية القتال الجوي (C13 وRC 8)
15 كتيبة باتريوت، 7 بطاريات THAAD

وزارة البحرية:

10-11 حاملات الطائرات
10 جناح جوي في حاملة الطائرات
84-88 سفينة حربية ذات سطح واسع، بما في ذلك 21-32 BMD مقاتلات قادرة
14-28 سفينة حربية ذات سطح صغير (+ 14 من بواخر إزاحة الألغام)
29-31 سفينة حربية برمائية
53-55 غواصة هجومية
4 غواصات ذات الصواريخ الموجهة
نظام إيزس على الشواطئ (SM-3 البرية)
126-171 طائرة من طراز ISR و EW ومقرها قواعد برية (مأهولة وغير مأهولة)
3 سرايا بحرية مسبقة التوضع
30-33 سفن القوة اللوجستية القتالية (+ 1 أرضية متحركة للهبوط)
17-25 بواخر القيادة والدعم (بما في ذلك JHSV, 3 T-AKE, 1 MLP)
51 بواخر النقل البحري الإستراتيجية التي تستطيع العربات الركوب فيها والنزول منها
3 قوات الطلعات البحرية
4 أقسام قوات البحرية (3 AC و 1RC)
11 فوج مشاة
4 أفواج المدفعية
4 أجنحة بحرية للطيارات
6 مجموعات الأجنحة الثابتة
7 مجموعات الأجنحة الدائرية
4 مجموعات السيطرة
4 مجموعات الدعم
4 مجموعات البحرية اللوجستية
9 أفواج الشؤون اللوجستية القتالية
7عناصر قيادة وحدة الطلعات البحرية

وزارة القوات الجوية:

8 أجنحة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (إلى ما يصل إلى 380 طائرة المهمات الرئيسية)
32-30 أجنحة النقل الجوي وإعادة التزود بالوقود في الجو (مع 33 طائرة مهمات رئيسية لكل جناح)
11-10 أجنحة القصف الميداني (مع 72 طائرة مهمة رئيسية لكل جناح)
5 أجنحة قصف على المدى البعيد (التفجير) (مع ما يصل إلى 96 طائرة مهمة رئيسية)
6 أجنحة التفوق الجوي (مع 72 طائرة مهمة رئيسية لكل جناح)
3 أجنحة القيادة والتحكم وخمسة مراكز للعمليات الجوية والفضائية معدة بشكل عملياتي كامل (مع ما مجموعه 27 طائرة مهمة رئيسية)
10 أجنحة فضاء وفضاء افتراضي

قوات العمليات الخاصة:

حوالي 660 من فرق العمليات الخاصة (بما في ذلك فرق أودا ODA، فصائل السيل SEAL، وفرق العمليات الخاصة البحرية، وفرق التكتيكات الخاصة في القوات الجوية، وكتائب العمليات الجوية)

3 كتائب رينجر

165 طائرة مهمة رئيسية للحركة ودعم القصف بأجنحة دوارة/ أجنحة ثابتة

المعالم العامة المشار إليها أعلاه تعكس بشكل حقيقي المطالب الكثيفة المفروضة على أجزاء من القوة بسبب الحروب الراهنة. ومع تطور هذه المطالب يمكن أن يتطور أيضا حجم ومزيج القوات.